اعداد واشراف / أمل حزام

# الناقلة الاقتصادية الرائدة (فلاي دبي) تعلن بدء رحلاتها المباشرة إلى صنعاء

صنعاء / متابعات:

من المقرر ان تبدأ الرحلات المنتظمة إلى صنعاء في 22 أبريل 2012 بوتيرة أربع رحلات أسبوعية حيث تعتبر صنعاء واحدة من أقدم المدن المأهولة في العالم، وهي أكبر مدينة في اليمن ومركزها السياسي والإداري وتضم 30 في المئة من المنشآت الصناعية في البلاد.

وقال غيث الغيث الرئيس التنفيذي لشركة (فلاي دبي) في مناسبة الإعلان عن الوجهة الجديدة:

« نحن سعداء بإضافة اليمن شبكة رحلاتنا المتنامية في الشرق الأوسط، ونشكر السلطات اليمنية على دعمهم. تؤمن الرحلات الجديدة من فلاي دبي خيار السفر الاقتصادي للمسافرين الراغبين في السفر إلى صنعاء، سواء كان لهدف السياحة او العمل ما سينعكس ايجابياً على تحفيز القطاعين المذكورين لهذه المدينة التاريخية الغنية بثقافتها النابضة بالحياة».

وتتوسع شبكة رحلات (فلاي دبي) لتغطي الآن أكثر من (45) وجهة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وأفريقيا وشبه القارة الهندية وآسيا و أوروبا الوسطى والشرقية. و تمكنت (فلاي دبي) من ان تكون أسرع شركات الطيران نمواً في العالم منذ بدء التأسيس. و مع انضمام صنعاء الى قائمة وجهاتها، وسعت (فلاي دبي) شبكة رحلاتها المتنامية في الشرق الأوسط إلى (11) بلداً: (البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية وسوريا واليمن).

احتلت الهند المرتبة الأولى في الاستثمار تليها مصر ثم الكويت

# القانون الاستثماري اليمني الجديد يؤكد ضرورة إشراك القطاع الخاص ورفع درجة تمثيله إلى (40) في المائة

الاستثمار في اليمن يشكل أهم المقومات الاقتصادية التي يعتمد عليها اقتصاد الوطن في الخريطة الإستراتيجية بسبب موقعه الاستراتيجي الذي يطل مباشرة على خطوط الملاحة البحرية الدولية بين أوروبا وآسيا ويعتبر المدخل الرئيسي إلى شرق القارة الأفريقية، حيث يمتد الشريط الساحلي مسافة أكثر من 2500 كم بمحاذاة سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي.

اعداد/ داليا عدنان الصادق

## اليمن سجلت ( 97 ) مشروعا استثماريا بقيمة في العام 2011 (181 ) مليارا و (810 ) ملايين ريال

ومن جانب آخر تستقطب الثروة السمكية اهتماماً عالمياً في المياه الإقليمية لليمن وتشكل الجزر مورداً مهماً على البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي بحوالي (183 ) جزيرة يمنية موزعة ومؤهلة للاستثمارات السياحية العربية والدولية، بحيث أصبحت كل جزيرة تحدد جزيرة قطاع كنقطة ارتكاز لجذب واستقطاب الاستثمارات.

وأكد التقرير الاستثماري لـ 2011 وجود عدد من الفرص الاستثمارية، وغيرها من المزايا والحوافز التي كفلها قانون الاستثمار اليمني للمستثمرين المحليين والعرب والأجانب، ومن أهم تلك المميزات التسهيلات والمعاملات و توفير البيئة المناسبة للاستثمار من خلال الإصلاحات السياسية والاقتصادية واستحداث العديد من القوانين المنظمة لعملية الاستثمار وحمايته.

### تراجع المشاريع السعودية بنسبة ( 99) بالمائة

وأفاد التقرير انه خلال السنة الماضية استأثرت اليمن بأربعة قروض بقيمة (95) مليون دينار كويتي من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبنسبة الثلث من إجمالي ( 12 ) قرضاً قدّمها الصندوق للدول العربية لتمويل مشاريع ينفذها القطاع العام بقيمة إجمالية ( 340 ) مليون دينار كويتي، مشيراً إلى أن القروض الأربعة المقدمة لليمن تضمنت قرضاً إضافياً لمشروع محطة توليد الكهرباء الغازية الثانية بمأرب وتوسعة شبكة النقل بمبلغ (43 ) مليون دينار كويتي، وقرضاً لمشروع التقاطعات الرئيسية بأمانة العاصمة «المرحلة الثالثة» بمبلغ (10 ) ملايين دينار، وقرض إضافي لمشروع طريق ذمار- الحسينية بمبلغ (12) مليون دينار، وقرضاً للصندوق الاجتماعي للتنمية «المرحلة الرابعة» بمبلغ (30) مليون دينار.

ذكر أحد التقرير التي صدرت عن الهيئة العامة للاستثمار اليمنية أن حجم المشاريع السعودية التي كانت تحتل نصيب الأسد منذ عشرين عاما تراجعت بشكل كبير بنسبة ( 99 ) في المائة تقريبا، حيث لم تسجل سوى مشروع واحد خلال العام الماضي مقارنة بثمانية مشاريع خلال العام الأسبق.

وتراجعت الاستثمارات الخليجية المسجلة خلال العام الماضي إلى ثلاثة مشاريع، مقارنة بـ ( 14 ) مشروعا خليجيا سجلت عام 2010، بفارق عشرة مشاريع من بين الاستثمارات الأجنبية «غير اليمنية»، بينما احتلت الاستثمارات الهندية المرتبة الأولى في الاستثمارات الجديدة المسجلة.

ووفقا للتقرير فقد تم تسجيل مشروع سعودي واحد، مشروع كويتي، ومشروع إماراتي، بينما غابت الاستثمارات الجديدة القطرية والبحرينية والعمانية. موضحاً أن الاستثمارات الأجنبية الجديدة تراجعت إلى ( 16 ) مشروعا، منها ثلاثة مشاريع خليجية بكلفة إجمالية نحو (45 ) مليون دولار، مقارنة بـ 24 مشروعا لعام 2010 منها (14 ) مشروعا خليجيا بكلفة (195) مليون دولار. ولا يزال عدد من الاستثمارات الخليجية خاصة والعالمية عامة متعثرا، بسبب الاضطرابات الأمنية التي شاهدتها اليمن خلال العام 2011.

ولفت التقرير إلى أن الهند احتلت المرتبة الأولى بين الدول الأجنبية (منها العربية والخليجية)، حيث سجل مستثمرون هنود بشراكة مع مستثمرين يمنيين ستة مشاريع عقارية وسياحية وخدمية رغم الاضطرابات الأمنية التي شهدتها اليمن. وتتوزع الاستثمارات بين عشر دول عالمية هي الهند بستة مشاريع، الصين بمشروعين، ومشروع واحد لكل من أمريكا، تركيا، أوزبكستان، رومانيا، مصر، الكويت، الإمارات، والسعودية.

### تسجيل أكثر من ( 536 ) قضية نهب أراض وعقارات للدولة

وأكد التقرير أن هؤلاء المستثمرين تقدموا بدعاوى لدى القضاء اليمني ولكن تم تجاهلها وعدم النظر فيها ما جعلهم يعلنون رغبتهم الجادة في سحب استثماراتهم في اليمن جراء البيئة الاستثمارية السلبية التي تعيشها البلاد وعدم وجود قضاء فاعل وحماية للاستثمار.

واضاف التقرير أن الاستثمارات العربية والأجنبية هدف استراتيجي لتحقيق التنمية في اليمن.

و تأتي الاستثمارات السعودية من منطلق الجوار والشراكة القائمة بين البلدين حيث يعززها دعم المملكة لمختلف الأوجه الاقتصادية اليمنية، ورغم صدور العديد من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في اليمن إلا أن العقبة الكبرى أمام المستثمرين هي تعقيد إجراءات نظر القضايا والمنازعات المتعلقة بمشاكل الاستثمار.

الجدير بالذكر أن أكثر من ( 536 ) قضية نهب أراضي وعقارات للدولة سجلت العام الماضي من بينها أراض تتبع مستثمرين سعوديين، وإن الناهبين مسلحون يتبعون مشايخ قبائل، حيث استغلوا الاضطرابات التي حدثت في عدد من المحافظات اليمنية لأجل تنفيذ خططهم في صنعاء وتعز وعدن وأبين ولحج والحديدة، بينما قلت الحوادث في حضرموت.

وأظهر تقرير احصائي للهيئة العامة للاستثمار في المحافظات اليمنية أن امانة العاصمة جاءت في المرتبة الاولى من حيث عدد المشاريع بـ (29 ) مشروعا والثانية محافظة صنعاء بـ (12 ) تليها الحديدة ( 9 ) وحضرموت (9 ) خلال العام الماضي 2011.

وفيما يخص القطاعات اشار التقرير الى ان القطاع الصناعي أخذ النصيب الاكبر بـ (55 ) مشروعاً يليه القطاع الخدمي بـ (22 ) مشروعاً ومن ثم السياحي بـ ( 12 ) مشروعاً.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة سجلت ما قيمته تسعة بلايين ريال وأمنت (793 ) فرصة عمل توزّع معظمها على استثمارات كويتية وإماراتية وسعودية ومصرية ورومانية وصينية وتركية وهندية وأوزبكية وأميركية وجاءت الاستثمارات الهندية في المرتبة الاولى من حيث عدد المشاريع تليها الصينية ومن حيث توفير فرص العمل للاستثمارات الأجنبية جاءت الهند في المرتبة الاولى بـ (437) فرصة عمل تليها مصر بـ (162) ومن ثم الكويت بـ ( 79 ).

لكن التقرير أظهر تراجعاً في المشاريع الاستثمارية للعام الماضي بسبب الأزمة السياسية والأحداث الأمنية التي شهدتها اليمن منذ مطلع العام الماضي .

### جذب المزيد من الاستثمارات

وأشار التقرير إلى أنه تم تسجيل 97 مشروعاً استثمارياً فقط في العام الماضي مقابل 164 مشروعاً تم تسجيلها خلال العام 2010 وبنقص مقداره 67 مشروعاً موضحاً أن رأس المال الاستثماري للمشاريع المسجلة خلال العام الماضي بلغ 182 بليون ريال يمني (838 مليون دولار) بموجودات ثابتة قيمتها 34.99 بليون ريال، وأمنت تلك المشاريع نحو 4350 فرصة عمل.

واوضح التقرير أن الجهات المختصة بالحكومة اليمنية وضعت إستراتيجية وبرامج مكثفة لتهيئة بيئة الاستثمار وتطوير القطاع بخطط جديدة في محاولة لإعادة الحياة لهذا القطاع الاقتصادي المهم.

وشهد العام الماضي، تعثر عشرات المشاريع الاستثمارية الكبرى في البلاد بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، التي رافقت الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام.

وقال صلاح العطار رئيس الهيئة العامة للاستثمار في اليمن إن الهيئة لديها إستراتيجية واضحة وخطط واقعية وعملية لإعادة إنعاش بيئة الاستثمارات بعد أن تعرضت لاهتزازات خلال الفترة الماضية.

وأوضح العطار في التقرير أن هناك عددا من المعوقات التي تقف أمام الاستثمار إلا أن الهيئة تعمل جاهدة على تذليلها و الحيلولة دون تأثر القطاع الاستثماري بتلك المعوقات بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة وأيضا الكيان المؤسسي للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وشركاء التنمية من أجل تطوير بيئة الاستثمار في اليمن، وجذب المشاريع الاستثمارية العملاقة ورؤوس الأموال الأجنبية للبلاد خلال المرحلة القادمة.

وأكد أن هناك إجراءات يقومون بها حاليا لإعادة النظر في القوانين ذات العلاقة بالاستثمار التي تؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات وتقديم المزايا والحوافز المشجعة لبيئة تنافسية، بالإضافة إلى الترويج للقطاعات الواعدة والمحددة بين أوساط المستثمرين في الدول المستهدفة لإقامة مشاريع إستراتيجية كبيرة ومعينة تحقق أهداف إحلال للواردات وتدعم الصادرات.

وتابع العطار «ستقوم الهيئة خلال المرحلة القادمة بتفعيل لجنة المشاريع المتعثرة بهدف إيجاد الحلول والمساعدات اللازمة وتذليل المعوقات المسببة لتعثر تلك المشاريع».

وأكد المسئول في الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية في اليمن أن العديد من المشاريع الاستثمارية التي توقفت أثناء الأزمة عاد عدد منها أخيرا إلى نشاطه، كما عاد النشاط التجاري في البلاد، وبدأت عدد من القطاعات كقطاعات النقل والمقاولات وغيرها باستعادة أنشطتها وبعزيمة اكبر .

وقال التقرير إن الهيئة العامة للاستثمار في اليمن، تستعد لإطلاق خطة عمل جديدة بهدف تطوير العمل الاستثماري في البلاد وجذب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال.

وأكدت الهيئة أن الخطة تقع ضمن الإستراتيجية الحكومية المطروحة للسنوات العشر القادمة التي وضعت في العام 2008 وترتكز على أربعة مسارات وأهداف لخلق بيئة جاذبة للاستثمارات.

وتهدف الخطة إلى نشر ثقافة الاستثمار والوعي الاستثماري داخل البلاد خلق بيئة استثمارية مناسبة وواعدة، وكذا الترويج للقطاعات التنافسية والفرص الاستثمارية الإستراتيجية داخل تلك القطاعات بهدف جذب شركات مرموقة لإقامة مشاريع إستراتيجية محددة.

وأشارت الهيئة إلى أن القانون الاستثماري الجديد أبدى ضرورة إشراك القطاع الخاص بشكل أكثر ورفع درجة تمثيله إلى 40 في المائة، داعية القطاع الخاص إلى شراكة حقيقة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة دوران عجلة التنمية.

وأشار العديني إلى أن «مؤتمر المانحين الذي سيعقد في مارس القادم في الرياض سيكون له دور كبير في الدفع بالاستثمارات الأجنبية لليمن «.

ودعا العديني الحكومة اليمنية إلى سرعة البت في قضايا المستثمرين العالقة كأولوية، وكذا إيجاد الحلول المناسبة وإعادة تفعيل المشاريع التي تعثرت خلال الفترة السابقة، وإعادة الثقة للمستثمر بالتركيز على كيفية التقليل من المخاطر.

وكانت مصادر في الحكومة اليمنية كشفت عن إنشاء محكمة متخصصة للبت في قضايا الاستثمار وحل المنازعات المتعلقة بالأعمال الاستثمارية في البلاد.

وتأثرت بيئة الاستثمار في اليمن خلال العام الماضي بسبب الاضطرابات التي شهدتها البلاد التي أدت إلى توقف عشرات المشاريع الاستثمارية.

وسجلت اليمن في العام 2011 (( 97 )) مشروعا استثماريا اقتصاديا وخدميا وإنتاجيا ، بقيمة 181 مليارا و 810 ملايين، و 400 ألف ريال يمني (الدولار الأمريكي الواحد يعادل نحو 220 ريالا).

### إطلاق خطة عشرية لتطوير العمل الاستثماري في اليمن

وتشهد اليمن حاليا تحولا سياسيا مهما، حيث تمت عملية نقل السلطة في البلاد بتسوية سياسية وفقا للمبادرة الخليجية التي يدعمها قرار مجلس الأمن الدولي2014 لحل الأزمة اليمنية.

وأكد التقرير بأنه مع إجراء انتخابات نقل السلطة التي جرت قبل اسبوعين ، بدأت ملامح الهدوء تسود البلاد، بعد أكثر من عام من الاضطرابات التي أنهكت الاقتصاد اليمني بكافة قطاعاته.

وكشف تصريح الأخ/ صلاح العطار رئيس الهيئة العامة اليمنية للاستثمار عن استعدادات الهيئة لإطلاق خطة عشرية لتطوير العمل الاستثماري في اليمن وجذب مزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال، بعد سنة من احتجاجات أعاقت ( 40) في المئة من المشاريع في البلاد. وأكد العطار أن الخطة تقع من ضمن الاستراتيجية الحكومية لعشر سنوات حيث وضعت عام 2008 وترتكز على أربعة مسارات وأهداف تسعى إلى إيجاد بيئة جاذبة للاستثمارات.

و نقلت صحيفة الحياة اللندنية عن العطار قوله إن الخطة تهدف إلى نشر ثقافة الاستثمار داخل البلاد وإيجاد بيئة استثمارية مناسبة وواعدة، والترويج للقطاعات التنافسية والفرص الاستثمارية الإستراتيجية في تلك القطاعات بهدف جذب شركات مرموقة لإقامة مشاريع إستراتيجية محددة.

وأشار إلى أن القانون الاستثماري الجديد أكد ضرورة إشراك القطاع الخاص بشكل أفضل، ورفع درجة تمثيله إلى ( 40 ) في المئة في مجلس إدارة «الهيئة العامة للاستثمار»، داعياً القطاع الخاص إلى شراكة حقيقية من أجل النهوض بالاقتصاد وزيادة دوران عجلة التنمية.

وقدم التقرير نبذة عن وضع قطاع الطاقة في اليمن، والفرص الاستثمارية الموجودة في هذا القطاع خاصة في مجال التوليد وحاجة اليمن إلى مزيد من هذه المشاريع الحيوية.. مرحباً بكافة الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع .. ومؤكداً أن الوزارة على استعداد تام لتقديم التسهيلات للمستثمرين في هذا الجانب.

وأشار إلى أن المرحلة القادمة ستشهد بيئة جاذبة للمشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية في ظل توفر المقومات الاستثمارية التي تميز اليمن عن غيره من البلدان.

وذكر مسؤول أمني في وزارة الداخلية اليمنية لصحيفة الاقتصادية السعودية ان مستثمرين سعودين أوقفوا مشروعا سياحيا ضخما تصل كلفته إلى (150 ) مليون دولار في موقع استراتيجي يطل على صنعاء من الناحية الغربية، حيث كان الموقع يتبع (أحد المواقع العسكرية) وتم منحه للمستثمرين السعوديين لتنفيذ مشروعهم، بموجب شراكة مع الحكومة اليمنية، غير أن مسلحين يتبعون مشايخ نافذين قاموا بمنع المستثمرين من إكمال مشروعهم، مدعين أن الأرضية ملك لهم، وأنه تم منحها (للموقع العسكري) كواجب وطني، في أواخر القرن الماضي، وكان من المفترض أن تعود لهم وليس تمليكها للمستثمرين.

## نافذة

# دور الرقابة والتفتيش مازال غائباً في بلادنا مجتمعاً ودولة

أمل حزام المذحجي

من أهم مكونات تأسيس الدولة وجود وزارة مستقلة للرقابة والتفتيش من اجل العمل باستقلالية ووضع الخطط المناسبة وتوظيف منتسبين منها في جميع الدوائر الحكومية لتشمل الرقابة إمكانية مادية ومعلوماتية ووسائل أخرى من الاتصالات من اجل الحد من الفساد المالي والإداري وتصحيح الأوضاع بشكل سليم.

الرقابة والتفتيش يمثل عنصراً مهماً في عملية البناء المؤسسي الذي يلعب دورا فعالاً في عملية التخطيط، والتنظيم، والتنسيق، والترشيد من الانفاق في المؤسسات الحكومية والخاصة وعلى مستوى الوزارات عامة.

وتسعى الوحدة الاقتصادية للرقابة والتفتيش إلى تحقيق أهداف الرقابة من خلال توفير الإمكانية الإدارية والمادية لتحقيق الرقابة الفاعلة التي تشمل عدداً من الإجراءات التي تحدد الأهداف التي تترتب عليها صياغة قاعدة البيانات عن سير العمل لاستنتاج المعلومات حول الأداء الفعلي، ومقارنتها بالمعايير وتحليل النتائج حسب الخطط المرسومة.

وتهدف العملية الرقابية إلى تحديد الأخطاء التي ترتكب من قبل الإدارات المالية والإدارية ومتابعة تنفيذ السياسات، وتقييمها، والعمل على إصلاحها حتى تتحقق الأهداف المنشودة.

تعمل الرقابة كإدارة موزعة على مستوى الوزارات والمكاتب التنفيذية والمؤسسات والمرافق الحكومية والخاصة خاضعة لوزارة واحدة تقوم بإجراء الإصلاحات في حالة اكتشاف الانحرافات وقبل حدوثها بحيث يفعل جهاز الرقابة ضمن الرقابة الوقائية.

ويحدد الباحث مفهوم الرقابة بأنها مجموعة من الإجراءات المتمثلة في إطار عمل محدد تتضمن تعليمات واضحة ومتكاملة وإشراف وتوجيهات مستمرة أثناء تنفيذ خطة النشاط.

الرقابة الحكومية تركز في مهامها على الإدارات المالية ووحداتها وأجهزتها الحكومية المختلفة بغرض المحافظة على المال العام، من خلال فحص العمليات المالية ومدى الالتزام بالقوانين والتشريعات ومراجعتها للبيانات، وتشمل مجموعة الطرق والإجراءات التي تدعم الوحدة في عمليات التخطيط والرقابة على الأنشطة وإجراءات الموازنات وتقارير الأداء.

وتهدف الرقابة إلى المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي والفصل في المنازعات بين الأفراد وتحقيق العدالة والإنصاف بين أوساط الأفراد في العمل والحد من الفساد الذي بدوره يلعب دوراً سلبياً في زعزعة الأمن واستقرار البلاد..

الرقابة الحكومية تمثل أهم الضمانات الممنوحة للأفراد في مواجهة السلطة العامة، بحيث تحمي الأفراد من تجاوزات الإدارة العامة وتعدياتها على حقوقهم على خلاف ما يجيزه القانون، من اجل تعديل مسارها في الوقت المناسب لمصلحة الفرد تم المجتمع.

تقوم نظرية الرقابة الحديثة اليوم على مفهوم السيبر نتكس – Cybernetics، وترمز هذه الكلمة إلى دراسة التحكم والرقابة بالاتصالات الفعالة وتضع مفهوماً جديداً للعملية الرقابية بعيداً عن المفهوم التقليدي من اتخاذ القرارات والمبادرة. يقوم ويتحقق مفهوم السيبرنتكس عن طريق الاتصالات الفعالة داخل الوحدة، وعدم اقتصار مفهوم الرقابة على تصيد الأخطاء ومعاقبة مرتكبيها بل إنجاز الأعمال لوضع التقييم. ولديها عنصر مهم وفعال في صياغة التقارير والمتابعة وفقاً لخطوط السلطة والمسئولية، وفقاً للمستويات الإدارية واحتياجات كل مستوى إداري من المعلومات المالية في صنع القرارات.

ومفهوم السيبرنتكس يعد أحد تطبيقات النظرية العامة للنظم، ويرتبط بعمليتي الاتصالات والرقابة، معبراً عن نموذج التفكير فيما يتعلق بتطبيقات التكنولوجيا المتقدمة لإنتاج المعلومات في مجال رقابة التنظيمات المركبة، وهو يعتمد بصفة أساسية على عملية الضبط أو الانتظام الذاتي للنظام.

في ظل التطور التكنولوجي ارتقت الرقابة إلى درجة متميزة باستخدام أسلوب الرقابة في بيئة إلكترونية بدون مستندات ورقية، وقد دعت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (أنتوساي – Intosai) في مؤتمرها الرابع عشر بواشنطن خلال العام 1992م في ندوتها التقنية إلى ضرورة استخدام الأساليب الحديثة في إجراءات التدقيق بواسطة الحاسب الإلكتروني، وإلى معرفة وسائل تدقيق نظم الحاسب الإلكتروني باستخدام الحاسوب في العمل الرقابي.

وأصبح العصر التكنولوجية يلعب دوراً فعالاً في استخدام المراقبين الماليين الداخليين أو الخارجيين الحاسوب في كافة المجالات من تخطيط وعمل إداري بحت ومتابعة الفروقات في الموازنات وكتابة التقارير والعديد من المجالات المتصلة بشكل مباشر بطبيعة عملهم.

وهذا يعني المفاضلة بين الرقابة المحوسبة والرقابة اليدوية من ناحية الكلفة والجهد والنتائج مع مراعاة حجم العمليات المالية الخاضعة للرقابة في جميع الأحوال.

وأهم مبادئ فلسفة أنظمة المعلومات الإلكترونية تدعو إلى تكامل الأنظمة مع تطبيق مفاهيم الحوسبة الشاملة لأعمال الإدارات داخل الكيان الاقتصادي من اجل تطبيق نظام رقابي محوسب حديث يدعم العملية التنمية ويحد من الفساد..

وللأسف استطيع القول اليوم إن دور الرقابة والتفتيش في بلادنا ما زال غائباً في جميع المستويات سواء الوزارات والمرافق الحكومية والخاصة ما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية وزعزعة الأمن والاستقرار.

متى سيكون لمكتب الرقابة والمحاسبة والتفتيش دور فعال يعمل له حساباً الكبير والصغير؟؟؟!!!!